

الاتفاقية مع «دايمر إيه جي» تشمل السيارات السياحية والقانات والشاحنات والحافلات.. وتدخل حيز التنفيذ 1 يناير 2019

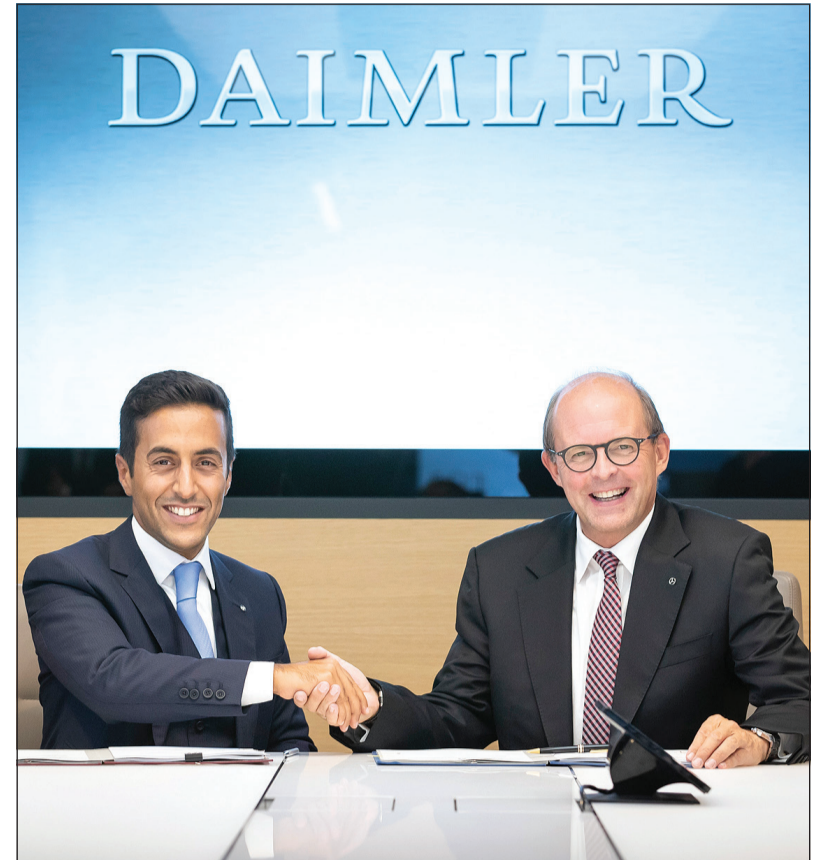
«مجموعة الملا» موزع جديد لسيارات مرسيدس - بنز في الكويت



الملا مع أندرياس فون فالغيلد خلال توقيع الاتفاقية



طلال أنور الملا مصافحا بريتا سيجر



طلال أنور الملا خلال توقيع الاتفاقية مع ماتياس لوهرس

والمبيعات والخدمات لشاحنات مرسيدس-بنز بالنسبة عن شركة مرسيدس-بنز. كما حضر بالنيابة عن مجموعة الملا كل من طلال أنور الملا، الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة مجموعة الملا إلى جانب عماد فليحان المدير التنفيذي للسيارات في مجموعة الملا.

في المقر الرئيسي لشركة دايملر إيه جي في مدينة شتوتغارت الألمانية، بحضور بريتا سيجر، عضو مجلس إدارة دايملر المسؤولة عن مبيعات وتسويق مرسيدس-بنز، وماتياس لوهرس الرئيس الإقليمي لسيارات مرسيدس-بنز، وأندرياس فون فالغيلد رئيس التسويق

في تسير أعمالها المستقبلية في الكويت بكل نجاح من خلال هذه الاتفاقية. ونحن واثقون أن هذه الشراكة ستكون بداية ناجحة نظرا لدورها الكبير في تلبية الطلب المتزايد على سيارات مرسيدس-بنز في سوق هذه المنطقة». ووقعت الشركتان عقود الشركة في حفل خاص أقيم

الملا. وتماشى هذه الخطوة مع التزامنا الدائم بتلبية متطلبات عملائنا أولا ومنحهم تجربة قيادة تفوق توقعاتهم». من جانبه، علق طلال أنور الملا، الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة مجموعة الملا، قائلا: «نحن في توفير الركيزة الأساسية التي ستعتمد عليها مرسيدس-بنز

التوزيع حيز التنفيذ اعتبارا من 1 يناير 2019. وفي معرض تعليقه على اختيار مجموعة الملا، تحدثت بريتا سيجر، عضو مجلس إدارة دايملر إيه جي المسؤولة عن مبيعات وتسويق سيارات مرسيدس-بنز، قائلة: «لدينا موزعينا في مختلف أرجاء العالم، وستدخل اتفاقية

بالإضافة إلى الشاحنات والحافلات. واختيرت مجموعة الملا باعتبارها واحدة من الشركات المتنوعة الرائدة في القطاع الخاص بالكويت، واعتمادا على المعايير التي تعتمدها مرسيدس-بنز لانتقاء موزعها في مختلف أرجاء العالم، وستدخل اتفاقية

أعلنت «دايمر إيه جي» الشركة المصنعة لسيارات مرسيدس-بنز، عن اختيار «مجموعة الملا» لتكون الموزع الجديد في الكويت والتي تدير أعمالها باسم «شركة الملا لشراء وبيع السيارات». وتشمل اتفاقية التوزيع المبرمة بين الشركتين كلا من السيارات السياحية والقانات،

«البتروال الوطنية»: تخرج 27 مساعدا ضابط إطفاء من كلية بريطانية



لقطة جماعية لخريجي دفعة مساعدي ضباط الإطفاء في شركة البترول الوطنية

فيما تم الترتيب لهذه الدورة من قبل دائرة التدريب والتطوير الوظيفي في إطار سعيها الدائم لتوفير دورات تدريبية متميزة للعاملين بالشركة في جميع المجالات. وتأسست كلية خدمات الإطفاء في العام 1941، وهي رائدة في مجال الوقاية من الحرائق، والتدريب على التعامل المحترف مع الحرائق، وتقديم خدمات طوارئ مهنية متطورة لضباط الإطفاء من داخل المملكة المتحدة ومن خارجها. وتتخصص الكلية في تجهيز رجال الإطفاء والطوارئ بأفضل المهارات العملية، وتدريبهم ميدانيا في أجواء واقعية مليئة بالتحديات، وعبر مدربين من ذوي الخبرة العالية والمتخصصة.

مكافحة الحرائق والحوادث المتنوعة. وتعد هذه الدورة واحدة من الدورات العالمية المتخصصة، التي تسهم في تحويل رجال الإطفاء إلى قيادات في مجالهم، وتمكينهم من التعامل مع الحوادث، وإدارتها بشكل منظم وناجح وبأقل الخسائر. وقد أقيم حفل بهذه المناسبة في مقر كلية خدمات الإطفاء البريطانية بمدينة برايتون، بحضور وفد من دائرة الأمن والإطفاء بالشركة برئاسة رئيس فريق الإسناد والتطوير المهندس عوض سالم. يذكر أن «البتروال الوطنية» تتعاون مع الكلية البريطانية منذ العام 1979، حيث تقدم الأخيرة العديد من الدورات التدريبية لرجال الإطفاء العاملين في الشركة.

تم مؤخرا تخرج دفعة جديدة من مساعدي ضباط الإطفاء بشركة البترول الوطنية الكويتية، بعد اجتيازهم دورة مدتها سبعة أشهر، نظمتها كلية خدمات الإطفاء البريطانية. وشاركت المجموعة التي بلغ عدد أفرادها 27 إطفائيا في الدورة التي استمرت خلال الفترة من مارس وحتى أكتوبر من العام الحالي، تلقوا خلالها محاضرات نظرية وتدريبية عملية، هدفت في مجملها إلى تطوير مهاراتهم وتدريبهم على أحدث التقنيات العالمية في مجال الإطفاء. وجرى تبعا لذلك ترقية المشاركين من رتبة «موجه إطفاء» إلى رتبة «مساعدا ضابط إطفاء»، واعتمادهم وفق نظم عالمية متخصصة في

تطوير مهارات المتدربين على أحدث التقنيات العالمية في مجال الإطفاء. وتأسست كلية خدمات الإطفاء في العام 1941، وهي رائدة في مجال الوقاية من الحرائق، والتدريب على التعامل المحترف مع الحرائق، وتقديم خدمات طوارئ مهنية متطورة لضباط الإطفاء من داخل المملكة المتحدة ومن خارجها. وتتخصص الكلية في تجهيز رجال الإطفاء والطوارئ بأفضل المهارات العملية، وتدريبهم ميدانيا في أجواء واقعية مليئة بالتحديات، وعبر مدربين من ذوي الخبرة العالية والمتخصصة.

الفالح: لولا جهود السعودية لعاد النفط لمستوى 120 دولاراً



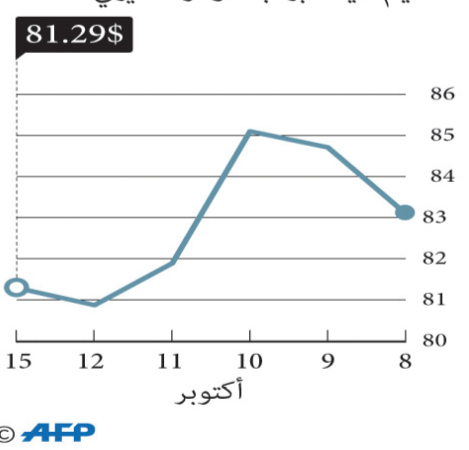
خالد الفالح خلال لقاء كلمته بمؤتمر «أي.إتش.إس. سيرا»

العربية. نت: قال وزير الطاقة السعودي خالد الفالح، إن المملكة قادرة على امتصاص أي صدمات في إمدادات النفط الدولية. وأضاف الفالح «نطمئن المجتمع الدولي بأننا نشرك في أسواق النفط»، وأوضح أن أسواق النفط متوازنة، ومن المأمول نمو الطلب بوتيرة صحية في 2019، مشيراً إلى أنه قد يحدث تعطل آخر مفاجئ وغير مسبوق في الإمدادات. وأكد وزير الطاقة السعودي أن بلاده ستعمل مع المستهلكين والمتجدين لكي نصبح بنكا مركزيا للطاقة، وأن المملكة ستمتص الصدمات الناتجة عن أي تعطيلات في المستقبل. ولقد الطالغ إلى أن سعر النفط كان سيعود لمستوياته قبل 5 سنوات لولا جهود السعودية، حين كان يتجاوز 120 دولارا للبرميل.

وقال خلال مؤتمر أي.إتش.إس. سيرا «قد نشهد (جولة) أخرى من التعطيلات غير المتوقعة التي رأيناها في نيجيريا وليبيا وقنزويلا. وأضاف الفالح أن السعودية تستطيع إنتاج 12 مليون برميل يوميا وإن إنتاجها الحالي 10,7 ملايين برميل يوميا، مضيفا أنه سيزيد في الشهر المقبل، حسب ما نقلته «رويترز».

برميل نفط برنت في لندن

15 أكتوبر 2018، الساعة 10:00 ت غ تسليم ديسمبر، بالدولار الأمريكي



النفط يرتفع مع توقف شحنات إيران إلى كوريا الجنوبية

رويترز: ارتفعت عقود النفط الأجلة خلال تداولات أمس، لكن يواضع القلق المتعلقة باتفاق الطلب في الأمد الطويل أثرت سلبا على الأسعار.

وتلقت أسواق النفط دعما في أعقاب بيانات أظهرت أن كوريا الجنوبية لم تستورد أي نفط من إيران في سبتمبر للمرة الأولى منذ 6 سنوات، قبل أن يبدأ فرض العقوبات الأميركية على طهران في نوفمبر. وارتفعت العقود الأجلة للنفط الأميركي 45 سنتا أو 0,62% إلى 71,77 دولارا للبرميل، لتواصل المكاسب التي حققتها يوم الجمعة بعد خسائر كبيرة يومي الأربعاء والخميس.

بنمو 8% خلال 2017

7,6 مليارات دولار عائدات السياحة في لبنان



سياحة المؤتمرات والسياحة الدينية والثقافية والبيئية، بالإضافة إلى إيجاد الأسواق الجديدة، مع استمرار المساعي لاستضافة العدد الأكبر من شركات السياحة والسفر وتنظيم المؤتمرات والعمل على مواقع التواصل الاجتماعي للتسويق عن الأماكن السياحية الدينية والترفيهية والتاريخية على كل الأراضي اللبنانية. وضمن الخطة التي يجب على الحكومة السير بها أيضا، العمل على تنويع السياحة في لبنان من خلال التركيز على اصناف معينة يمكن أن تساهم في استقطاب عدد إضافي ليكون مقصدا، ليس فقط للسياحة لكونها المهمة والأساسية، لكنها تشغل البلد في موسم محدد لتكون السياحة في لبنان على مدار السنة.

ذلك، دخل إلى لبنان خلال أول 8 أشهر من السنة الجارية مليون و339 ألف شخص، ولكن نوعية الصرف هي أقل، مما يعني أن إنفاق السياح لا يكفي القطاع، ما يدفع للبحث عن استثمارات إضافية في القطاع السياحي وإيجاد أسواق جديدة يستقطب منها السياح إلى لبنان. وتوسعي وزارة السياحة إلى استعادة مرتبة لبنان كوجهة سياحية أولى في الشرق الأوسط لكون القطاع السياحي الذي يؤمن الجزء الأكبر من الوظائف المباشرة وغير المباشرة في لبنان، يشكل الحافز الأساسي لتنشيط الحياة الاقتصادية. ويسعى القيمين على هذا القطاع الذي عانى بدوره من إقفال الحدود البرية بين لبنان وسورية، والأزمة السياسية الداخلية، إلى تشجيع

المرتبة الرابعة إقليميا متأخرا عن الإمارات العربية المتحدة (21 مليار دولار)، والمملكة العربية السعودية (12,1 مليار دولار)، ومصر. وقد بلغ عدد السياح القادمين إلى لبنان بحسب الأرقام الصادرة عن وزارة السياحة 1,86 مليون سائح في العام 2017، مقارنة بـ 1,69 مليون سائح في العام 2016. وارتفع عدد الوافدين من أوروبا بنسبة 13,3% سنويا في العام 2017، يليه عدد الوافدين من الأمريكيتين (+10,3%) ومن أوقيانوسيا (+9,2%). وأسبانيا (+8,9%)، ومن الدول العربية (+7,3%)، وأفريقيا (+5,9%).

صمد القطاع السياحي إلى حد ما في وجه الأزمات التي تعصف بلبنان، ورغم أن الأرقام المحققة لا تصل إلى 50% مما سجل في العام 2010، ورغم

على رغم تراجع نشاط القطاع السياحي في لبنان، فقد ارتفعت عائدات السياحة في لبنان لتبلغ 7,6 مليارات دولار في العام 2017، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 8% عن 7 مليارات دولار في العام 2016، وانخفاضاً بنسبة 4,8% عن 8 مليارات دولار في العام 2010. بحسب الأرقام الصادرة عن منظمة السياحة العالمية في الأمم المتحدة. وبناء على ذلك، احتل لبنان المرتبة 38 بين 143 دولة عالميا من حيث عائدات السياحة في العام 2017، متاخرا بذلك عن فيتنام (8,9 مليارات دولار)، وجنوب أفريقيا (8,8 مليارات دولار)، ومصر (7,8 مليارات دولار) والدنمارك والمغرب (7,4 مليارات دولار لكل منهما) وجمهورية الدومينيكان (7,2 مليارات دولار)، في حين احتل